سلسلة

الشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟

مارينا أوتاواي

ميريديث رايلي

الديمقراطية وسيادة القانون

رقم 71

سبتمبر 2006

CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

© 2006. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة نسخ أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون تصريح كتابي من مؤسسة كارنيغي. رجاء توجيه التساؤلات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

Phone: 202-483-7600

Fax: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا الإصدار مجاناً بالدخول على www.CarnegieEndowment.org/pub.

وهناك نسخ مطبوعة محدودة متوافرة. لطلب نسخة، برجاء إرسال رسالة إلكترونية على البريد الإلكتروني التالي:

pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق مؤسسة كارنيغي

تمثل أوراق مؤسسة كارنيغي نوعية جديدة من الأبحاث لأساتذة المؤسسة والمعاونين من مؤسسات أخرى. وتتضمن قراءات تحليلية لقضايا عالمية رئيسية ومقتطفات أساسية من أعمال أكبر قيد الإعداد. ونحن نرحب بتعليقات القراء.الرجاء الرد على المؤلفين على العنوان السالف البيان أو على البريد الإلكتروني التالي: pubs@CarnegieEndowment.org

حول المؤلفين

مارينا أوتاواي هي مديرة برنامج الشرق الأوسط وكبيرة الباحثين بمشروع الديمقراطية وسيادة القانون بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وقد أعدت رفقة توماس كاروثرز كتاب " *الرحلة في المجهول: دعم الديمقراطية في*

الشرق الأوسط" (مؤسسة كارنيغي، 2005)، كما ألفت ما يزيد عن عشرة كتب، من بينها "*تحدي الديمقراطية: صعود الشبه فاشستية*" (مؤسسة كارنيغي، 2003) و*قادة إفريقيا الجدد: الديمقراطية أو حالة إعادة البناء*" (مؤسسة كارنيغي، 1999).

حصلت **ميريديث رايلي** على منحة من مؤسسة كارنيغي للاشتغال كباحثة في مشروع الديمقراطية وسيادة القانون خلال سنة 2005–2006 عند حصولها على بكالوريوس العلوم سياسية والأنثروبلوجيا من كلية ويلسلي سنة 2005. وهي تشتغل حاليا كباحثة في الجامعة الصينية في هونغ هونغ بعد حصولها على منحة من برنامج ويلسلي–ينشينغ.

المحتويات

المغرب قبل الإصلاحات..... 7

إدخال الإصلاحات: الحسن الثاني..... 9

تكريس الإصلاحات: محمد السادس..... 11

الحلقة المفقودة: الإصلاح السياسي..... 14

آفاق الإصلاح السياسي..... 15

الأحزاب غير الدينية..... 17

الأحزاب والحركات الإسلامية..... 19

تعزيز الإصلاح السياسي في المغرب: الدور المحدود للأطراف الأجنبية..... 25

تميز المغرب خلال العقود الثلاثة التي تلت حصوله على الاستقلال في العام 1956 باستقرار يميل إلى الركود. لكن في فترة التسعينيات من القرن الماضي، سلك هذا البلد (ذو النظام الملكي) الذي يقع في شمال إفريقيا طريق الإصلاح الهرمي من القمة إلى القاعدة. وقد اتخذ الملك الحسن الثاني الخطوات الأولى على هذا الطريق في السنوات الأخيرة من حكمه الطويل، واستكمل ابنه محمد السادس المسار بعد اعتلائه العرش سنة 1999.

وقد أحدث مسلسل الإصلاح بعض التغييرات الإيجابية في المغرب، بحيث تحسنت أوضاع حقوق الإنسان، وتم على الأقل الاعتراف جزئيا بانتهاكات الماضي، وتم سن مدونة جديدة للأسرة أكثر تقدمية من سابقتها، وهي المدونة التي تنظم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وغيرها من الأمور المتعلقة بالأسرة. و لم يعد انتقاد الفساد الإداري والرشوة من المواضيع المحرمة كما تم القيام بنوع من الإصلاحات الاقتصادية.

وسيتم بالتأكيد إدخال تغييرات أخرى في السنوات المقبلة. لكن، وكما كان الحال عليه لحد الآن، من المحتمل جدا أن تكون هذه التدابير خطوات معزولة، الهدف منها إحداث تغيير محدود في مجالات معينة عوض إطلاق مسار متواصل للتحول الديمقراطي. و يبدو في الواقع أن الدافع إلى الإصلاح هو البحث عن الحداثة وليس إشراك الشعب أو محاسبة الحكومة. وليس ثمة لحد الآن أي مؤشر يدل على أن المغرب أصبح بلدا ديمقراطيا تكون فيه السلطة في يد مؤسسات مسؤولية أمام الناخبين. بالمقابل، يظل الملك هو المهيمن على السلطة الدينية والسياسية في البلد والدافع الأساسي إلى عملية الإصلاح. فكل الإصلاحات الجديدة جاءت من الأعلى نتيجة للقرارات التي اتخذها الملك وبناء على الدراسات التي قامت بها اللجان التي عينها. وزيادة على ذلك، لا يفرض أي إجراء من تلك الإجراءات قيودا على سلطته.

يبدو أن محمد السادس يسير حتى الآن على نهج الملوك المنفتحين والإصلاحيين والحداثيين السابقين، لكنه لم يعبر قط عن استعداده لتقليص سلطه لفائدة مؤسسات قوية، فبالأحرى أن يقبل بانتقال كامل نحو ملكية دستورية حقيقية حيث يسود الملك ولا يحكم. وبالتالي، ما لم يتم الحد من سلط الملك لفائدة مؤسسات لا تخضع له وجعل هذه الأخيرة تشكل سلطة موازنة لسلطته، فإن الحديث عن الديمقراطية في المغرب يبقى موضع نقاش. يتمتع الملك اليوم بسلطة تعيين الوزير الأول والحكومة دون أخذ نتائج الانتخابات بعين الاعتبار، وحل الحكومة والبرلمان متى

شاء وممارسة السلطة التشريعية في غياب البرلمان. كما توجد حكومة ظل حقيقية تتكون من مستشاري الملك تراقب أعمال كل الوزارات والإدارات الحكومية. ولا يتم فقط اتخاذ كل القرارات الهامة من طرف القصر، بل إن محيط الملك هو من يتولى تدبير تنفيذها كذلك، محيطا بجميع تفاصيلها حسبما يقول البعض. فالسؤال الذي يفرض نفسه إذن ليس هو هل سيكمل المغرب تحوله الديمقراطي، لأن هذا التحول، خلافا لآراء البعض، لم يبدأ بعد. يتمثل السؤال الحقيقي في معرفة هل الإصلاحات التي تم القيام بها لحد الآن ستقود حتما إلى مزيد من التغيير، وهل توازن القوى السياسية المتوفرة حاليا سيجبر الملك على قبول الحد من سلطه، مما سيؤدي إلى تحول ديمقراطي في المستقبل المنظور.

تبحث هذه الدراسة نطاق مسار الإصلاح في المغرب وحدوده حتى الآن، وطبيعة الفاعلين السياسيين، والإصلاحات التي من شأنها تغيير الديناميكية السياسية للبلد، والدور الذي يمكن أن يقوم به الفاعلون الخارجيون، لا سيما الولايات المتحدة والبلدان الأوربية، كل بلد على حدة، والاتحاد الأوربي ككل، لتشجيع عملية الدمقرطة.

المغرب قبل الإصلاحات

قام الملك محمد الخامس بوضع النظام السياسي المغربي الحديث، مع نهاية فترة الحماية عام 1956، ولم يشهد ذلك النظام في الواقع أي تغيير إلى حدود بداية التسعينيات من القرن العشرين. لقد كان نظاما يسمح نظريا بالتعددية لكن يقيدها في التطبيق. ففي وقت كانت فيه أغلب الدول العربية (ودول العالم الثالث) تحظر الأحزاب السياسية أو تتبنى نظام الحزب الوحيد، ظل المغرب يشكل الاستثناء بحيث رخص بإنشاء الأحزاب، وإن كان يحد من هامش حريتها.

لدى عودته من المنفى كبطل أعاد للمغرب سيادته، تمكن محمد الخامس من أن يضع على الهامش الأحزاب التي كان بإمكانها أن تنافسه على السلطة. وكانت تضم كلا من حزب الاستقلال، الذي تزعم معركة الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الحزب اليساري الذي انشق عن حزب الاستقلال وفاز بأول انتخابات جرت بعد الاستقلال. أقصى محمد الخامس حكومة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وشكل حكومته الخاصة وترأسها بنفسه، كما كرس نفوذه باستقطاب أعيان البوادي وجهاز الأمن، وعمل على استثمار جاذبية شخصيته وشعبية الأسرة المالكة والشبكات النافذة التي أسسها بفضل المحسوبية والمحاباة. وبالتالي، اتسم النظام الذي ورثه ابنه الحسن الثاني سنة 1961 بالسيطرة المباشرة للملك وتمركز السلطة وهشاشة الأحزاب السياسية وتشرذمها. وخلال الثلاثين السنة الموالية لذلك، عزز الحسن الثاني موقعه أكثر فأكثر عن طريق تقويض المعارضة وخنق كل عمل سياسي مستقل عبر مزيج من المناورة المؤسساتية والاعتماد على شبكات المحسوبية والقمع الصريح.

وجاء دستور 1962 ليؤكد نسق هيمنة الملك بمنح هذا الأخير سلطة تعيين الوزير الأول والحكومة وعزلهما متى رأى ذلك ضروريا دون الرجوع إلى نتائج الانتخابات، وحل البرلمان ومنح نفسه سلطا غير محدودة في حالة الطوارئ. ولم تدخل مراجعة الدستور سنوات 1970 و1980 و1992 و1996 أي تغيير يذكر على نسق الهيمنة الملكية، بل كرسته بشكل ملفت، رغم أن آخر تعديلين على الدستور أجريا بعد الشروع في عملية الإصلاح. وبعد اعتلاء العرش في العام 1999، حاول الملك محمد السادس أن يضفي على النظام هالة من الحداثة وجعله محترما لديمقراطيته عن طريق تعريفه "كملكية تنفيذية دستورية"، وهي تسمية ذكية تغطي حقيقة أن الدستور لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يحد من سلطة الملكية "التنفيذية".

وقد استمدت سلطة الحسن الثاني الدستورية قوتها من عوامل أخرى، يتمثل أحدها في الدين. فالملك المغربي يعتبر سليلا للنبي، وأسمى سلطة دينية في البلد بصفته أميرا للمؤمنين. بالإضافة إلى ذلك، كان بإمكان الحسن الثاني الاعتماد على الشبكة التقليدية للمؤسسات الملكية، المعروفة باسم "*المخزن*". وهو مصطلح غير دقيق كان يعني في الأصل نخبة من خدام القصر وحكام الجهات والأقاليم والضباط العسكريين، ليشمل بعد ذلك كل الأشخاص الذين يخدمون الملكية ويرتبطون بها عبر الشبكات القوية للمحسوبية والمحاباة. وبما أن الملكية تسيطر ليس فقط على السلطة بل حتى على الموارد الاقتصادية، فإن الانضمام إلى *المخزن* كان يمثل مفتاح الارتقاء الاجتماعي وضمان الأمن والحماية.

لقد تم السماح بإنشاء الأحزاب السياسية، لكن استراتيجيات الحسن الثاني الهادفة إلى التفرقة والتدجين جعلتها غير فعالة إلى حد كبير. فقد عمل على تدجين زعماء الأحزاب وتحريض الأحزاب ضد بعضها البعض حتى لا يكتسب أي فريق القوة الكافية لينازعه السلطة، وشجع على بروز هيئات سياسية جديدة بغرض تفرقة الأحزاب الموجودة التي يرى أنها تهدد نظامه وكبح جماحها. فقد سمح مثلا خلال التسعينيات من القرن الماضي بتشكيل حزب إسلامي لإضعاف اليسار، وقد اتسمت سنوات الستينيات والسبعينيات على الخصوص بالعنف الشديد، حيث كانت فترة واجه فيها الملك تحديات جساما، بما في ذلك محاولات انقلابية فاشلة. فخلال سنوات الرصاص هذه، اختطف المئات من معارضي القصر و"اختفوا"، وسجن الآلاف وأحيانا عذبوا. وما من شخص اعتبر خطرا على النظام إلا و كان ضحية للقمع: وتشكلت أغلبية الضحايا من اليساريين، لكن حتى الإسلاميين ومناصري استقلال الصحراء الغربية والجنود المتورطين في الانقلابات الفاشلة المتعددة لم يسلموا من القمع.

إدخال الإصلاحات: الحسن الثاني

ظل الوضع السياسي في المغرب في حالة ركود إلى غاية بداية التسعينيات حينما غير الملك الحسن الثاني منهجيته ودشن انفتاحا سياسيا بطيئا، استجابة لظرفية دولية متغيرة ووعيا بقرب انتهاء فترة حكمه الطويلة. مع نهاية الحرب الباردة حل مناخ دولي جديد يدعم الديمقراطية، فازداد الضغط الخارجي على الملك من أجل التكيف مع التيار الجديد، خصوصا بعد أن رفض البرلمان الأوربي منح مساعدة إلى المغرب بحجة سجله في مجال حقوق الإنسان. زيادة على ذلك، كان مثال الجارة الجزائر، التي تخبطت في حرب دموية بين قوات الأمن والإسلاميين الذين لجئوا إلى العنف بعد أن تم حرمانهم من فوزهم في الانتخابات، تحذيرا صارما بالخطر الجديد التي يتهدد الأنظمة السياسية المستبدة. وفي الداخل، أجبرت سنوات الجفاف المتعاقبة العديد من سكان البوادي على الهجرة إلى المدن، مما أدى إلى مستويات من البطالة والسخط الاجتماعي لم يسبق لها مثيل. وقد أدى ذلك السخط إلى ازدياد دعم الجماعات الإسلامية، التي جلبت إلى الداخل الخطر الذي تواجهه الملكية عند تجاهل الاستياء الاجتماعي. شكلت مسألة الخلافة الوشيكة للعرش بفعل تقدم سن الملك حافزا للحسن الثاني على إدخال تغييرات في النظام مادام في كامل نفوذه، قبل أن يفقد السيطرة على السلطة أو يترك خلفه يواجه تحدي التحول.

استهدفت الإصلاحات التي سنها الحسن الثاني أربع مجالات: الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان، والتوسيع المحدود لسلطة البرلمان، وتعزيز فرص مشاركة الأحزاب والمجتمع المدني في الحياة السياسية، ومحاولة الحد من الفساد. وكانت أغلب المبادرات التي قام بها الملك الحسن الثاني تهدف إلى تحسين سجل المغرب في مجال حقوق الإنسان. وشملت إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان؛ والإفراج عن بعض السجناء السياسيين؛ تعديل القوانين الخاصة بالاعتقال الاحتياطي والمظاهرات العمومية؛ والمصادقة على أهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وتشكيل لجنة خاصة لتقصي حالات الاختفاء القسري. بالرغم من كونها مؤشرات على انفتاح جديد من جانب الحكومة، ظلت تلك الخطوات محدودة النطاق. فقد بقي آلاف السجناء السياسيين قيد الاعتقال، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد مرور عدة سنوات من طرف محمد السادس. وكان الحسن الثاني قد أقر شخصيا قبيل وفاته بوقوع حالات الاختفاء القسري، لكنه لم يعترف أبدا بمسؤولية الدولة عن ذلك.

ويمكن أن نجد نسق الإصلاح الجزئي في ميادين أخرى كذلك. لقد حولت التعديلات الدستورية لسنتي 1992 و1996 البرلمان إلى جهاز ذي غرفتين، غرفة سفلى تنتخب كليا بالاقتراع المباشر (بينما كان فقط ثلثا البرلمان السابق الأحادي الغرفة ينتخبان بالاقتراع المباشر)، ووسعت مجالات اختصاص البرلمان لتشمل المصادقة على الميزانية ومساءلة الوزراء. لكن الانتقال إلى نظام الغرفتين كرس في الواقع سلطة الملك على البرلمان، بما أن الغرفة العليا تنتخب بشكل غير مباشر من طرف الهيئات المهنية والمجالس المحلية المقربة إلى الملك. كما أن دستور 1996 نص على أن الملك لا يمكنه فقط رفض القوانين التي يصادق عليها البرلمان، بل يمكنه تعديلها كذلك متى شاء دون إرجاعها للبرلمان، ويمكنه إصدار القوانين دون الرجوع إلى البرلمان.

وكان قرار الملك الحسن الثاني القاضي بمد يد القصر إلى الأحزاب السياسية وباستقطاب المنظمات المعادية سابقا للنظام إلى الحكومة ذا أهمية سياسية بالغة. فقد عمل على إشراك جميع الأحزاب بشكل أكبر في مناقشة قانون انتخابي جديد، وفي قرارات أخرى تهم سير الانتخابات. كما رخص لهيئة إسلامية، هي حركة الإصلاح والتجديد، التي ستصبح فيما بعد حزب العدالة والتنمية، بالمشاركة في انتخابات 1997، ولو تحت لواء حزب ضعيف.

ولقد أنشأ الحوار والتقدم الحاصل في إدارة الانتخابات علاقات أفضل بين القصر وأغلب الأحزاب السياسية، الشيء الذي مكن الملك الحسن الثاني من تحقيق أبرز إنجاز سياسي في تلك الفترة الإصلاحية ألا وهو نظام *التناوب*. بعد الانتخابات البرلمانية لسنة 1997، لم يلجأ الملك إلى أحزاب القصر لتشكيل الحكومة الجديدة، كما كان يفعل دائما في الماضي، بل طلب من عبد الرحمان اليوسفي، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (وريث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اليساري) تشكيل الحكومة. ظل اليوسفي معارضا للنظام لمدة طويلة، وأمضى 15 سنة في المنفى بعد أن تم سجنه مرتين. ولم يأت قرار إدماج أحزاب المعارضة السابقة في الحكومة بشكل مفاجئ. فقد حاول الملك الحسن الثاني لعدة سنوات استقطاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، لكنهم كانوا يرفضون على أساس أن المشاركة في الحكومة تبقى غير ذات جدوى ما لم يتم تعديل الدستور بشكل يحد من سلط الملك ويعطي اختصاصات أوسع للحكومة والبرلمان. لكن بعد انتخابات 1997، اضطرت الأحزاب غير الدينية المعارضة الموجودة إلى تجاوز اعتراضاتها وتحالفت مع القصر لمواجهة صعود الإسلام السياسي.

وضمت حكومة اليوسفي عدة وزراء من الكتلة، وهي تكتل من الأحزاب التي كانت في المعارضة وتضم الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وعدد من الأحزاب اليسارية الصغرى. كما ضمت وزراء عينهم الملك مباشرة على رأس وزارات "السيادة" (مقابل الوزارات التقنية)، وهي وزارات الداخلية والخارجية والعدل.

لقد كان *التناوب* خطوة مبهمة، إذ أن إشراك أحزاب المعارضة في الحكومة كان مؤشرا على قبول القصر بالعملية الديمقراطية، لأن الملك ربط اختياره للوزير الأول بنتائج الانتخابات – فقد فازت الكتلة بالأغلبية. لكن التغيير لم يحد بأي شكل من الأشكال من سلطة الملك أو يغير موازين القوة بين القصر والمنتخبين. بل على العكس من ذلك، كان *التناوب* من إبداع الملك، الذي رأى أنه من المفيد اتخاذ خطوة كتلك، ولم يفرض عليه إثر فوز كاسح للكتلة في الانتخابات، التي حازت فقط على 102 مقعدا برلمانيا من أصل 325. وبالتالي، كانت لحكومة اليوسفي سلطات محدودة تاركة للملك مرة أخرى الكلمة الأولى والأخيرة في المشهد السياسي المغربي. لقد كانت الأغلبية الحكومية البرلمانية في الغرفة السفلى ضئيلة، بينما كانت الغرفة العليا التي تنتخب بالاقتراع غير المباشر بين أيدي المحافظين. وظل الملك يسيطر على أهم القضايا السياسية، حيث فرض مثلا على الاتحاد الاشتراكي، ذو الميولات اليسارية، السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي أمر بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبمعنى آخر، نجح الحسن الثاني، بفضل استراتيجية *التناوب*، في تدجين أهم حزبين معارضين عريقين دون الاضطرار إلى التخلي عن أي من سلطه أو تغيير سياساته.

كما منح الملك الحسن الثاني منظمات المجتمع المدني حرية أكبر في التعبير، خصوصا حول مسألة الفساد. وقام في السنة الأخيرة من حكمه، بعد تقرير للبنك الدولي الذي حدد الفساد والرشوة كأكبر معيق للاستثمار الخارجي والنمو الاقتصادي، بالسماح بتشكيل شبكة من الجمعيات الهادفة إلى محاربة الفساد، وقدم تقريرا إلى البرلمان حول الاختلاسات الكبرى التي طالت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأعلن عن "ميثاق حسن التدبير" لإصلاح الوظيفة العمومية. وكان أثر هذه المبادرات على محاربة الفساد محدودا للغاية، لكنها مكنت من رفع الحظر الذي كان مضروبا على موضوع الفساد.

زيادة على ذلك، كان التطور الذي شهدته منظمات المجتمع المدني بمثابة بداية مسار مستدام يتجاوز محاربة الفساد، ليمس بشكل أهم مجالات حقوق الإنسان و حقوق المرأة و الجمعيات المدنية. وقامت منظمات حقوق الإنسان بدور رئيسي في جعل الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة محط نقاش عمومي، كما أثرت هيئات حقوق المرأة في الدفاع عن تعديل *المدونة* والتفاوض بشأن بنودها.

تكريس الإصلاح: محمد السادس

واكب اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 توقعات أولية كبيرة بأن يعرف المغرب في عهده موجة جديدة من الإصلاحات تكون أوسع نطاقا. منذ البداية، حاول الملك الشاب أن يعطي للعموم صورة مخالفة عن صورة أبيه. لقد كان الملك الحسن الثاني شخصية متحفظة وتبنى القيم الاجتماعية المحافظة، بينما قدم الملك محمد السادس نفسه كعاهل حداثي يحرص على ملاقاة رعاياه – بحيث لقب "بملك الفقراء" عوض ملك النخبة. وكان قد ألمح في البداية أنه يؤيد الديمقراطية، مما ولد تكهنات بأنه سينتقل بالمغرب نحو ملكية دستورية. لكن اتضح على أرض الواقع أن مقاربته في الإصلاح تشبه تماما مقاربة والده، إذ سار على نفس النهج باتجاه تحسين أوضاع حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والإدماج السياسي المحكم للجماعات والأحزاب السياسية الجديدة. علاوة على ذلك، ظل الإصلاح ينبثق من الأعلى بمبادرة من الملك.

أعطى الملكية اهتماما خاصا للنهوض بحقوق الإنسان، وفاق بكثير ما حققه والده في هذا المجال. فقد أفرج عن عدد كبير آخرا من المعتقلين السياسيين، و من جملتهم عبد السلام ياسين، زعيم أكبر حركة إسلامية في المغرب، العدل والإحسان، الذي رفعت عنه الإقامة الإجبارية رغم انتقاداته العلنية اللاذعة للملك محمد السادس ووالده. وعمل الملك الجديد على تقوية دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نوعا ما (رغم أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لا تزال تعتبر تقاريره السنوية جد مقيدة). وقام بمزيد من التدابير لملائمة القوانين المغربية مع المعاهدات الدولية، كتغيير القانون الجنائي لتجريم التعذيب.

والأهم من ذلك كله أن الملك محمد السادس اعترف بمسؤولية الدولة عن حالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي أقل من شهر بعد خلافة أبيه في الملك، أقر بأن الدولة مسؤولة عن حالات الاختطاف وأعلن عن تشكيل هيئة التحكيم المستقلة، التي ستدرس كل حالة على حدة وتعوض الضحايا. وفي العام 2003، تم حل الهيئة بعد أداء التعويض لأربعة آلاف ضحية فقط. لكن شهورا بعد ذلك، أنشأ الملك هيئة الإنصاف والمصالحة لتسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة بين 1956 و1999، ومساعدة المغرب على فتح صفحة جديدة. ويبقى الجدل دائرا حول مدى نجاعة الهيئتين في وضع حد نهائي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمت في الماضي. فهيئة التحكيم المستقلة، بشكل خاص، حددت أجلا جد وجيز لوضع الطلبات، مقصية بذلك الآلاف من الأشخاص، وأدت تعويضات مالية للضحايا أو لذويهم دون أدنى اهتمام بالمصالحة. كما أن مبالغ التعويضات كانت متفاوتة بشكل ملفت وحددت على أسس غير واضحة. ومثلت هيئة الإنصاف والمصالحة تقدما ملموسا على مستوى التنظيم والمهام، الهدف منها الوصول إلى الحقيقة والمصالحة وليس فقط التعويض المالي. لكنها بدورها كانت لها نواقصها، تتمثل أحداها في كونها لم تستطع إجبار المسؤولين الأمنيين عن تقديم شهاداتهم. وثمة عيب أخر يتجلى في كون مهمتها انحصرت في حدود سنة 1999، مستبعدة بذلك التقصي في الادعاءات التي تفيد بأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت مجددا في إطار "الحرب على الإرهاب" في الوقت الذي ركزت فيه هيئة الإنصاف والمصالحة اهتمامها على الماضي. وأخيرا، يعاب على الهيئة أنها نسجت علاقات متوترة مع أهم منظمات حقوق الإنسان المستقلة وأضاعت فرصا حقيقية للتعاون.

لكن رغم هذه الانتقادات والتساؤل الفلسفي العريض حول ما إذا كانت لجان الحقيقة والمصالحة تشكل بالفعل أفضل الطرق لمعالجة انتهاكات الماضي، كانت هيئة الإنصاف والمصالحة مبادرة غير مسبوقة في العالم العربي. فقد استجوبت آلاف الضحايا، وأجرت أبحاثا ميدانية عبر التراب المغربي، ونظمت جلسات استماع عمومية (تم بث العديد منها على شاشات التلفزة وأمواج الإذاعة ومواقع خاصة على الإنترنيت)، ووضعت قاعدة بيانات تضم أزيد من 22. 000 شهادة شخصية. وفوق ذلك كله، جرؤت على التعبير علنا عن مسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، الشيء الذي أثار كثيرا من الانتباه لأن النظام المتهم هنا ليس نظام مستبد أطيح به، بل نظام أب الملك.

وتميز عهد الملك محمد السادس بإصلاحات أخرى جديرة بالذكر. انسجاما مع صورته كملك حداثي، عمل محمد السادس على إتمام مشروع تعديل المدونة الذي كان قد دشنه والده شهورا قليلة قبل وفاته. لقي قانون الأسرة الجديد معارضة شديدة من لدن الجماعات الإسلامية التي نظمت مظاهرة ضخمة ضده في الدار البيضاء، ولم يكن جاهزا إلا في شهر فبراير 2004. رفع القانون الجديد سن الزواج من 15 إلى 18 سنة، وخول للمرأة حق الطلاق بالتراضي، وحد من حق الرجال في طلب الطلاق بشكل انفرادي، ووضع قيودا على تعدد الزوجات، وعوض واجب الطاعة على الزوجة بمفهوم المسؤولية المشتركة. ورغم المشاكل المرتبطة بالتنفيذ –كضعف تكوين القضاة

وقلة وعي النساء بحقوقهن– يبقى هذا الإصلاح ذا أثر بالغ ويجعل المغرب أفضل بكثير من دول أخرى في المنطقة في مجال حقوق المرأة.

وفي السياق نفسه، سار الملك محمد السادس على خطى والده فيما يخص مسألة الرشوة، بل قام بخطوات إضافية، إذ أذن بإقامة فرع ترانسبرنسي الدولية بالمغرب، وسمح للصحافة بالتحدث في الموضوع، ليعلن في شهر أكتوبر 2005 عن إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة الرشوة. مع الأسف، لم تر هذه الهيئة النور لحد الآن، وليس ثمة أي مؤشر يدل على أن هذه التدابير كان لها وقع على تقليص مستويات الرشوة –الشيء الذي يحدث للأسف في كل البلدان التي تتبنى إجراءات مضادة للرشوة. لكن تلك التدابير ساهمت في خلق نقاش عمومي واسع حول المسألة وفي تعبئة هيئات المجتمع المدني.

وبالنظر إلى ما تحقق، لا يمكن القول إطلاقا إن الإصلاحات التي دشنها الملك الحسن الثاني واستكملها ابنه محمد السادس كانت مجرد عمليات تجميلية. فالتغيير الذي شهده المغرب أمر واقع، إذ صار البلد أكثر انفتاحا. فالمواضيع التي كانت محرمة في السابق أص بحت محط نقاش على صفحات صحافة مستقلة جديدة سمح لها بالتطور إلى جانب مثيلتها الرسمية، وتتمتع المرأة اليوم بحقوق أكثر من السابق، علاوة أنه تم الاعتراف بانتهاكات الماضي ومناقشتها. غير أن تنفيذ السياسات الجديدة في العديد من المجالات لم يواكب هذا التطور، إذ أن هناك فرقا كبيرا بين الإقرار بحق المرأة في طلب الطلاق وتمكينها من تحقيق ذلك على أرض الواقع، أو بين التنديد بالرشوة ومحاربتها فعليا. لكن هذا لا يمنع من القول بأن المغرب حقق تقدما ملموسا على درب الانفتاح بسن قوانين تتناغم أكثر مع تلك التي تنظم الحياة في المجتمعات الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن التدابير الإصلاحية التي تم اتخاذها لحد الآن أن تولد إصلاحات أخرى وتدفع باتجاه التغيير. ورغم أن هيئة الإنصاف والمصالحة حصرت عملها في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999، من الصعب أن نتخيل مثلا أن انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان قد تتكرر لمدد طويلة في المستقبل دون أن تثير احتجاجات قوية وفعالة. أصبحت الآن مسألة حقوق الإنسان محط اهتمام الجميع، كما هو الحال بالنسبة للقضايا الاجتماعية التي تعالجها *المدونة*. ووفقا للتعريف المستعمل في سلسلة "دراسات الحالات" التي تشكل هذه المقالة جزءا منها، فإن الإصلاحات التي شهدها المغرب تعتبر ذات أهمية.

رغم وقعها الفاعل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتطور الهائل الذي أحدثته في وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، لم تكن الإصلاحات التي قام بها كل من الحسن الثاني ومحمد السادس إصلاحات سياسية حقيقية أدت إلى تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي. لا يزال الملك يمتلك كامل السلطة، التي تظل غير مقيدة بأحكام دستورية وبمبدأ المراقبة والتوازن المؤسساتي. ويبقى الملك حرا في الأخذ بنتائج الانتخابات عند تشكيل الحكومة أو تجاهلها، بينما لا يزال مستشاروه يراقبون أعمال الحكومة. وبالتالي، بعد حوالي عشرين سنة على إطلاق مسلسل الإصلاح، لم تبدأ بعد عملية الدمقرطة في المغرب.

الحلقة المفقودة: الإصلاح السياسي

إن الغائب الأبرز عن المشروع الإصلاحي للملك محمد السادس يكمن في التدابير التي تمس النظام السياسي. بخلاف الإصلاحات الأخرى التي دشنها والده واستكملها هو، أوقف الملك محمد السادس مسلسل الإصلاح السياسي.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كانت التغييرات السياسية التي أدخلها الحسن الثاني جد متواضعة. وفي هذا الصدد، يقول بعض المحللين إن التعديلات الدستورية المؤدية إلى نظام الغرفتين هدفت إلى إضعاف البرلمان عوض تقويته عن طريق الرفع من عدد الأعضاء الذين ينتخبون بصفة غير مباشرة من طرف المجالس المحلية المحافظة والموالية للقصر. في النظام القديم، فقط ثلث أعضاء البرلمان الأحادي الغرفة كانوا ينتخبون بالاقتراع غير المباشر، لكن حاليا تنتخب كل الغرفة العليا بهذا الشكل، أي 45% من مجموع أعضاء البرلمان. كما أن توسيع مجالات اختصاص البرلمان بقي غير ذي جدوى، بما أن للملك الحق في النهاية أن يعترض على ما يصدره البرلمان أو أن يعدله أو يوقفه.

رغم أنه كان لا يريد أن يمنح للبرلمان سلطة حقيقية، أحس الملك الحسن الثاني بضرورة التحرك لتغيير ملامح نظام ظل كما هو لمدة ثلاثين سنة – وكانت النتيجة هي *التناوب*. لكن *التناوب* لم يغير الديناميكية السياسية للبلد. بفعل ضم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال إلى حظيرة الأحزاب الموالية للقصر، وتدجين زعمائها، وتحويلها من أحزاب معارضة إلى جزء من خدام العرش، فشل *التناوب* في خلق مسار مستدام من التغيير.

ولم يكمل محمد السادس حتى هذه الخطوات المتواضعة. فعلى مستوى المؤسسات، أعلن مرارا أنه ليست هناك ضرورة لإجراء أي تعديل دستوري. وفيما يخص العملية السياسية، عاد الملك سنة 2002 إلى أسلوب تعيين الوزير الأول دون احترام نتائج الانتخابات، رغم أن اختيار الوزير الأول من الحزب الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التشريعية كان من أهم المكتسبات التي جاءت بها تجربة *التناوب*. فغداة انتخابات 2002، اختار الملك كوزير أول إدريس جطو، تقنوقراطي موالي للقصر لا ينتمي لأي حزب سياسي.

وعلاوة على ذلك، لم يحاول الملك محمد السادس أن يغير النظام غير الرسمي لشبكات الزبونية والعلاقات الشخصية التي ما فتئ يعتمد عليها القصر، بل عمل فقط على استبدال الأفراد الأوفياء لوالده بالأوفياء له. وفي محاولته تغيير أسلوب عمل الحكومة، كان يهدف الملك إلى جعله أكثر فاعلية لا أكثر ديمقراطية. وظل يعتمد كذلك، شأنه في ذلك شأن أبيه، على تدجين المناوئين، وتفاعل مع الضغوط الرامية إلى الإصلاح بالتحكم لوحده في

برنامج العمل الخاص بالإصلاح، عن طريق إحداث لجان ملكية، يختار أعضاءها بعناية، تكون مكلفة بدراسة المسائل التي تثيرها المعارضة، وتنفيذ التغييرات حسب شروطه.

باختصار، عرف عهد محمد السادس استخدام سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة والتعبير عن خروقات الماضي ومشكل الرشوة والفساد، وليس لفتح الطريق أمام مشاركة سياسية حقيقية وتقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوازن. إن ملكيته تعتبر بالفعل ملكية تنفيذية، لكن ليست بالتأكيد ملكية دستورية، لا في المعنى العادي لها حيث يسود الملك ولا يحكم، ولا حتى في المعنى الأوسع حيث يتوفر الملك على نوع من السلطة التنفيذية يكون نطاقها معرفا ومحددا من طرف الدستور.

آفاق الإصلاح السياسي

إن ثمة طريقتين للتفكير في الإصلاح السياسي بالمغرب (أو في أي بلد آخر). تتمثل الأولى في تحديد التدابير الضرورية لتحويل النظام السياسي إلى نظام أكثر ديمقراطية. وتتجلى الطريقة الثانية في تصور المسار السياسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ هذه التدابير.

وفي حالة المغرب، تبدو الإصلاحات اللازمة واضحة: لكي يصبح بلدا ديمقراطيا، يتعين على المغرب أن يحد من سلطة الملك، وأن يفصل بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية التي تتمركز جميعها الآن بين يدي الملك، وأن يسمح لمؤسسات منتخبة مسؤولة أمام الشعب بالقيام بدور حقيقي في تسيير البلد. بمعني آخر، ينبغي على المغرب أن يتحول من ملكية تنفيذية إلى ملكية دستورية.

نظريا، تساند كل الأحزاب السياسية تعديل الدستور لتحقيق التحول. لكنها في الواقع لا تبذل أي جهد للوصول إلى ذلك، لكونها منشغلة في الوقت الراهن بتحصين مواقعها ضد الإسلاميين استعدادا لانتخابات 2007 أكثر من انشغالها بدعم مسلسل الدمقرطة. وكان الملك قد أكد مرارا أنه لا يرى داعيا لتعديل الدستور، والأحزاب لا تضغط عليه في هذا الاتجاه. لن يأتي الإصلاح السياسي من الأعلى بشكل عفوي، ولا يوجد هناك لحد الآن أي ضغط من الأسفل يمكن أن يثير انتباه الملك.

وحتى يخطو المغرب باتجاه الديمقراطية، يجب أن لا تنبثق المبادرة، أو الضغط على الأقل، من القصر، بل من القوى السياسية الأخرى. لكن هل من الممكن تصور مسار سياسي يمكن أن يقنع الملك –أو يجبره– على تغيير المنحى والقبول بتقليص دوره؟ هل يمكن أن ينشأ توازن جديد للقوى السياسية بإمكانه تحقيق هذه النتيجة؟ فدون تغيير موازين القوة، قد يصير المغرب بلدا أكثر حداثة وفاعلية، لكنه لن يكون أكثر ديمقراطية.

بفعل غياب هذا التغيير في ميزان القوة، تظل المبادرات الملكية لتعزيز حقوق الإنسان والسماح بمناقشة القضايا الهامة في الصحافة وغيرها ضعيفة وهشة. وإذا كان من المستبعد جدا أن يقوم الملك بإلغاء التعديلات التي طالت مدونة الأسرة، وأن تتكرر انتهاكات حقوق الإنسان بالشكل الصارخ الذي ارتكبت فيه خلال سنوات الرصاص، فإنه من المحتمل أن يعود النظام مجددا لاستعمال مزيد من القمع. ويعتقد بعض المغاربة أن ذلك يحدث حاليا. وعلى سبيل المثال، يعبر العديد من الصحفيين المستقلين عن قلقهم بشأن الحد من حريتهم في النقد بعد أن وصلت إلى ذروتها في نهاية عهد الحسن الثاني. ولم تحقق مكافحة الفساد نتائج كبيرة، ومن المستبعد أن تحققها لأن ذلك سيورط لا محالة أشخاصا محسوبين على *المخزن* – من الصعب القضاء على الفساد في نظام قائم على الزبونية. كما أن المشروع الكبير الذي أطلقه الملك مؤخرا، والمتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لا يمكنه أن يحقق الشيء الكثير للتخفيف من حدة الفقر والبطالة، بما أن البنية الاقتصادية العامة التي تنتج البطالة والحاجة والفقر لم تعرف أي تغير.

يتوقف إصلاح النظام السياسي والإصلاحات السياسية الكبرى الأخرى على ظهور قوى سياسية مستقلة لا يمكن للملك أن يقمعها أو يدجنها. مبدئيا، ينبغي أن تكون هذه القوى عبارة عن حركات سياسية ذات قواعد سياسية عريضة، وبالتالي غير معتمدة على عطايا الملك لضمان بقائها أو للمحافظة على موقعها وسط الهيئات الأخرى.

يوجد في المغرب اليوم ثلاثة فاعلين سياسيين رئيسيين حقيقيين أو محتملين. الأول هو القصر، أو ما يسميه المغاربة *بالمخزن*، أو بالعبارة الفرنسية البسيطة والدالة « le pouvoir » بمعنى السلطة. ويتمثل الفاعل الثاني في أحزاب المعارضة سابقا التي تتكون من الأحزاب غير الدينية التي تأسست منذ وقت بعيد. على الرغم من أنها تبدو وقد فقدت تأثيرها في المشهد السياسي، دون ديناميكية أو مبادرات تذكر، لا يمكن إقصاء هذه الأحزاب كلية. فهي ما تزال تحظى بأصوات الناخبين، وتتوفر على هياكل حزبية يمكن استغلالها بفاعلية، وبمقدورها أن تلعب دورا أهم إذا ما توفرت لديها قيادة أكثر دينامية. ويكمن الفاعل السياسي الثالث الجدير بالذكر في الأحزاب والحركات والإسلامية، التي تمثل بلا شك قوة صاعدة يصعب لحد الآن سبر أغوارها. وليس من السهل حاليا معرفة إذا ما كان حزب العدالة والتنمية يمتلك المهارات السياسية التي تجعله فعالا في حالة انضمامه للحكومة، وإذا ما كانت الحركات الإسلامية الرئيسية تتوفر على القدرة لإبعاد الإسلاميين في الحكومة عن تأثيرات القصر، كما وقع لممثلي الأحزاب الأخرى سابقا.

يتمتع القصر بوزن كبير في الساحة المغربية، بالنظر إلى السلطة الرسمية التي يخولها الدستور للملك، والسلطة غير الرسمية المستمدة عبر التاريخ، والشرعية الدينية للملك كأمير للمؤمنين. كما يتوفر القصر على حنكة وذكاء سياسيين يفتقر إليهما باقي الفاعلين. وتمكن لعقود من الزمن أن يتفوق بدهائه على كل خصومه في الداخل، مدعوما عند الضرورة بجهاز أمني أقل دهاء.

الأحزاب غير الدينية

تعتبر الأحزاب السياسية غير الدينية، التي كانت في المعارضة سابقا، فاعلا هاما من الناحية الرسمية، بما أنها تشكل جزءا من الحكومة والبرلمان. لكنها تبقى أيضا عتيقة ومنهكة وعديمة المبادرة، إذ تحتاج بدورها إلى الإصلاح شأنها في ذلك شأن النظام السياسي بنفسه. ينبغي فهم مصطلح الأحزاب غير الدينية على النحو الصحيح في السياق المغربي. لا يوجد في المغرب أي حزب يناضل من أجل العلمانية. فكل الأحزاب تؤكد أن عملها يرتكز على القيم الإسلامية، التي ينبني عليها كذلك المجتمع المغربي المتدين الذي تمثله. ولا تدعو الأحزاب غير الدينية إلى الفصل التام بين الدين والدولة. بل على العكس من ذلك، فهي تعترف بأن كليهما يلتقيان في شخص الملك، الذي يعتبر في الآن نفسه أعلى سلطة دينية وسياسية في البلد. وعلى النقيض من ذلك، فإن أهم تنظيم يجرؤ على الطعن في صفة الملك كقائد سياسي وديني هو حركة العدل والإحسان الإسلامية. وفي المقابل، لا تجد الأحزاب الليبرالية والأحزاب ذات الميولات اليسارية أي مشكلة في الاعتراف بشرعية الملك كأمير للمؤمنين وكملك للمغرب. بمعنى آخر، تعتبر الأحزاب المغربية غير الإسلامية غير دينية فقط من حيث أنها لا تدعو إلى إقامة دولة إسلامية أو إلى اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر لكل التشريعات. وفي هذا الإطار، يمكن القول إنها أحزاب غير دينية دون أن تكون علمانية.

وتعرف الأحزاب الدينية تشرذما كبيرا بحيث تفتقد إلى الاتحاد فيما بينها. ففي الانتخابات البرلمانية لعام 2002، تنافس خمسة وعشرون حزبا غير ديني من أجل أربعة مقاعد رابحة (بينما تقدم حزب إسلامي واحد لخوض غمار الانتخابات). في المجموع، يوجد حاليا أكثر من ثلاثين حزبا قانونيا (كلها تقريبا غير دينية). وتظل أهمها تلك التي تأسست قبل أو عند الاستقلال، وهي حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ولا يزال حزب الاستقلال يحظى بالشرعية التاريخية كأبرز حزب إبان كفاح المغرب لاسترجاع كامل سيادته. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحزب الذي يعتبر الآن غير ديني كان قد تأسس من طرف علاَّمة أصَّل فكرة الاستقلال في الهوية الإسلامية للبلد. ويتمتع الاتحاد الاشتراكي أيضا بالشرعية التاريخية لكونه كان يمثل المعارضة الاشتراكية المناضلة في المغرب في وقت كانت تسود فيه الإيديولوجيات اليسارية أغلب البلدان العربية. وبالرغم من أن هذين الحزبين خسرا معركتهما مع محمد الخامس حول السلطة، وتم تهميشهما بعد ذلك من طرف الحسن الثاني، فقد ظلا يشكلان عصب المعارضة إلى غاية بروز الحركات الإسلامية. وفي السنوات الأخيرة، صارا نواة الكتلة، التي هي عبارة عن تحالف غير عادي بين الأحزاب اليسارية والليبرالية يضم أيضا الأحزاب الصغرى. وعلى إثر تجربة *التناوب*، غادرت أحزاب الكتلة صفوف المعارضة. واليوم، يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال نفسيهما أحزابا "حكومية"، كما لو كانت تلك الصفة دائمة فيهما.

وبفعل بقائهما لوقت طويل جدا خارج الحكومة، لا يتصور هذان الحزبان حدوث *تناوب* جديد قد يضعهما مرة أخرى، ولو مؤقتا، في المعارضة – بمعنى أخر فهما لم يقبلا تماما بالعملية الديمقراطية.

لا تشكل أحزاب الكتلة اليوم قوة دافعة في اتجاه التغيير. لقد انضمت إلى الحكومة وليس لديها الكثير لتقدمه، لكنها لا تود أن تخاطر بموقعها بالدعوة إلى مزيد من الإصلاحات. وكجميع الأحزاب السياسية الرسمية، تعترف أحزاب الكتلة بشرعية الملك –الذي يعد شرطا للانخراط، لكنها تؤيد كذلك إجراء إصلاحات سياسية تعطي سلطة أكبر لباقي المؤسسات. وبالفعل، دعا برنامج حزب الاستقلال في انتخابات عام 2002 إلى تحقيق انتقال من "ديمقراطية الواجهة" إلى "ديمقراطية حقيقية". لكن البرنامج الحالي للاتحاد الاشتراكي يبدو أكثر وضوحا إذ يقترح تعديلات دستورية معينة تعزز سلطة البرلمان مقابل سلطة الملك. لكن، وكما هو الحال عليه بالنسبة لمعظم الأحزاب غير الدينية في الشرق الأوسط، تجد هذه الأحزاب العريقة صعوبة في إيصال خطاب جديد مفعم بالحيوية يمكنها من بناء دوائر انتخابية أقوى. كما أن برامجها تتشابه كثيرا وتخوض فقط في العموميات. فجميعها تعد بمعالجة مشكلة البطالة وإنعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتجويد التعليم وحل مشكلة السكن، و كلها تدابير المغرب في أمس الحاجة إليها. لكن في غياب استراتيجية واضحة، تبدو تلك الوعود مجرد خطابات رنانة.

وبصرف النظر عن مشاكلهما الجلية، سيكون من الخطأ إقصاء الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من المشاركة في عملية الإصلاح السياسي. عند قبولهما دعوة الملك الحسن الثاني بالانضمام إلى الحكومة عام 1998، تنبأ الكثير من المحللين بأن ذلك القرار سيدمرهما، لأنه عوض تحقيق تغيير جدي وإظهار فعاليتهما للمواطن المغربي، سيكونان محط اتهام لتعاونهما مع الملك، وسيمنعان من تنفيذ مشروع إصلاحي حقيقي، وبالتالي سيفقدان المصداقية. غير أن نصف تلك التنبؤات فقط كانت صحيحة. فقد فشلت أحزاب الكتلة في فرض نفسها كمنفذ فعلي لبرنامج إصلاحي قوي، بالنظر للسلطة المحدودة للحكومة، وأيضا بسبب قلة كفاءتها وعدم امتلاكها الجرأة الكافية لاستغلال تلك السلطة إلى أبعد حد ممكن. علاوة على ذلك كله، حرص الحسن الثاني أن يعود إليه الفضل دائما في كل التغييرات الإيجابية، وليس إلى حكومة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي. غير أن النصف الأخر من التنبؤ، الذي زعم بأن حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سيفقدان المصداقية وبالتالي سيخسران الأصوات، لم يتحقق. وبالفعل، حصل الاتحاد الاشتراكي على سبعة وخمسين مقعدا في انتخابات 1997، لينزل فقط إلى خمسين مقعدا سنة 2002، بينما عزز الاستقلال موقعه بين 1997 و2002 بالانتقال من اثنين وثلاثين مقعدا إلى ثمانية وأربعين. وضمن الحزبان بشكل واضح موقعا قارا داخل المشهد السياسي المغربي المتشرذم، مدعومين في ذلك بغياب أحزاب غير إسلامية ذات مصداقية.

وعليه، تحظى أحزاب المعارضة التاريخية بقاعدة قوية من المناصرين، وتتوفر على هياكل حزبية محكمة التنظيم: حوالي 600 فرع عبر البلد بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، وأزيد من ألف بالنسبة للاستقلال. غير أن فاعلية الحزبين كأدوات للتغيير السياسي تتأثر سلبا بفعل خوفهما من الحركات الإسلامية وعدم رغبتهما في مواجهة الملك – الذي يعتمدان عليه للاحتماء من المنافسين الجدد. وبالتالي، عندما يؤكدان على ضرورة إجراء تعديلات دستورية تعزز سلطة البرلمان واستقلال القضاء، فإنهما يوضحان أن الإصلاح لن يذهب أبعد مما يسمح به الملك وبأن الأخير يجب أن يستمر في القيام بدور مركزي. ويعد هذا أكثر من إقرار بالضعف من لدن الأحزاب، بل هو

بمثابة اعتراف بكونها تفضل تسيير حكومة ضعيفة تخضع لوصاية الملك على أن تصبح ثمة مؤسسات قوية يهيمن عليها الإسلاميون.

وتضم الأحزاب غير الدينية أيضا العديد من الأحزاب المعروفة بتحالفها مع القصر. وتتميز هذه الأحزاب بكونها مسالمة لا تتحدى الملك وتطمح فقط أن تكون في دوائر الحكم المقربة منه. وقد ظلت العديد منها محدودة النفوذ وضعيفة بفعل الصراعات التي يدعمها القصر و التي ما فتئت تخلق الانقسامات. لكن تحظى بعض الأحزاب بدعم شعبي، لاسيما الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار، خصوصا في المناطق القروية، وفي المناطق الأمازيغية بالنسبة للحركة الشعبية. بحصولها على أزيد من ستين مقعدا في البرلمان، أصبحت الحركة الشعبية قوة لا يستهان بها، وإن كانت تعتبر أولا و أخيرا مجرد قوة موازنة للإسلاميين و موالية للملك لا كقوة سياسية مستقلة تواقة إلى التغيير.

الأحزاب والحركات الإسلامية

تعتبر الأحزاب والمنظمات الإسلامية مقارنة مع الأحزاب الأخرى مؤسسات شابة وحيوية، إلا أنها لم توضع بعد في المحك الحقيقي، والملاحظ أن هذه الأحزاب لا تعتريها إلا القليل من الانشقاقات الداخلية وتتميز بحسن تنظيمها وبوضوح خطها الإيديولوجي بخلاف الأحزاب غير الإسلامية كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تراجع فكره الاشتراكي إلى سياسية غير واضحة تكاد لا تخاطب سوى الطبقات الفقيرة والمسحوقة.

وقد كان حزب العدالة والتنمية الحزب الإسلامي الوحيد الموجود على الساحة إلى أن تم تأسيس حزبين إسلاميين صغيرين قد يختفيان من المشهد السياسي بعد استحقاقات 2007. ومن المنظمات غير العنيفة التي تنشط في الميدان السياسي، ثمة منظمة تابعة لحزب العدالة والتنمية وهي " التوحيد والإصلاح" ومنظمة بارزة أخرى وهي "جماعة العدل والإحسان" التي تعرف انتشارا واسعا ومن ميزاتها عدم استعمال العنف ومعارضتها الصريحة للنظام. (وسوف لن نتطرق هنا إلى الجماعات الجهادية حيث أن مساهمتها في الإصلاح السياسي أمر غير وارد، وعلى الرغم من استعمالها للعنف إلا أن ليس لها من القوة ما يكفي للإطاحة بالنظام، ورغم أنه من المحتمل أن تقوم هذه المجموعات الجهادية بأعمال عنف أخرى على غرار ما ارتُكب في الدار البيضاء في مايو 2003 فإنها لن تشكل في الغالب سوى خلفية قد تستعملها الحكومة لتبرير بعض أعمالها القمعية.)

وتمثل الأحزاب والمنظمات الإسلامية أكبر تحدَ لسلطة الملك كما أن من شأنها أن تعطي نفسا جديدا لمسلسل الإصلاح السياسي في المغرب إلا أن ذلك لن يكون بالأمر السهل، حيث سيتوقف نجاحها على مدى مقاومة حزب

العدالة والتنمية لاستقطاب القصر له و مدى مساندة المنظمات الإسلامية ودعمها له في حالة التحاقه بالحكومة، كما أن نجاح هذا الحزب سيتوقف على رد فعل الأحزاب غير الإسلامية التي ستكون أمام خيارين: إما أن تسانده في فرض الإصلاح أو أن تذهب مذهب القصر من أجل وقف المد الإسلامي. إلا أن هذا الخيار سيقضي على مسلسل الإصلاح.

وللتذكير، العدالة والتنمية هو الحزب الإسلامي الوحيد الذي شارك في الانتخابات، فاحتل المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 رغم أنه لم يترشح إلا في خمس وخمسين دائرة انتخابية من أصل واحد وتسعين. ويرجع سبب تقليص عدد الدوائر الانتخابية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية إلى تخوف الحكومة من فوز هذا الحزب في عدد كبير من الدوائر مما قد يضطرها إلى إلغاء نتائج الانتخابات وحل هذا الحزب الإسلامي كما حصل في الجزائر منذ عشر سنوات حينما توقعت الحكومة الجزائرية الفوز الكاسح الذي كانت ستحققه الجبهة الإسلامية للإنقاذ (3). وفي إمكان حزب العدالة والتنمية أن يحصل على أكبر عدد من الأصوات خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007 إلا أنه من المستبعد أن يحصل على الأغلبية، ذلك أنه من المستحيل نظريا أن يحظى حزب واحد بالأغلبية بسبب العدد الكبير للأحزاب، هذا وسيساهم قانون الانتخابات الجديد في تقليص عدد الأصوات المحصل عنها من قبل كل حزب، ويذهب بعض المحللين إلى أن الأحزاب القوية لن تحظى بأكثر من 20 في المائة من مجموع المقاعد البرلمانية.

نظرا إلى هذه العراقيل التي ستعوق طريق حزب العدالة والتنمية نحو تحقيق الأغلبية ونظرا كذلك لقدرة القصر على المناورة وفرض الأحزاب التي تتناسب مع مصالحه، فمن المستعبد أن يفوز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية وعليه، لن تكون لديه السلطة الكافية لإحداث تغيير حقيقي في الحقل السياسي بالمغرب. لكن علينا ألا ننسى أن حزب العدالة والتنمية ليس هو الحزب الإسلامي الوحيد الموجود في الساحة بل هناك حزبين آخرين قد يؤازرانه ليكون أكثر استعدادا وقدرة لتجاوز هذه العراقيل وتأسيس حكومة قوية حتى لا يعيد تجربة الكتلة. والملاحظ أن حزب العدالة والتنمية أقوى من الناحيتين التنظيمية والقيادية من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي حيث يسير شؤونه الداخلية بشكل أكثر ديمقراطية وانفتاحا من الأحزاب المنافسة ويتميز بنقاشاته الموسعة داخل الحزب، مما يعني أنه واع بملاحظة الرأي العام له وأن عليه الاستجابة إلى احتياجات الناخبين بدل السعي وراء المصالح الشخصية.

وحتى نفهم كيف يمكن للحركات الإسلامية أن تؤثر في المشهد السياسي المغربي، علينا أن نعود إلى التاريخ الحديث ومعرفة المبادئ الفكرية التي تأسست عليها هاتان الحركتان النابذتان للعنف. وتعود نشأة كل التيارات السياسية الإسلامية في المغرب إلى عقد السبعينات وتمثل هذه الفترة التاريخية منعطفا هاما في الممارسة السياسية ببلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي حيث انتقلت المعارضة السياسية من معارضة يطغى عليها التوجه الاشتراكي والنزعة القومية إلى معارضة تتبني على الطرح الإسلامي.

وحينها كانت الحكومات تدعم هذه الحركات الإسلامية لمواجهة التيارات اليسارية ولم تكن تأبه بتأثيرها المتصاعد داخل الساحة السياسية، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الحركة الإسلامية في المغرب لم تظهر بوضوح وقوة في المشهد السياسي إلا في عقد التسعينات.

ينحدر حزب العدالة والتنمية من حركة العدالة والإصلاح، ويتفرع كلاهما من جماعة راديكالية ازدهرت في السبعينات تحت إسم " الشبيبة الإسلامية". وفي مطلع الثمانينات، تفكك فرعها في الرباط بسبب احتكار السلطة من قبل زعيمها من جهة وتباين موقف هذه الحركة من الحكومة من جهة أخرى. إن ما طبع الفريق المنشق عن الشبيبة الإسلامية والذي كان يحمل إسم " الجماعة الإسلامية"، هو القرار الذي اتخذه القاضي بأن يكون جمعية معترف بشرعيتها في الوسط السياسي المغربي.

ولم تعترف الدولة بمشروعية هذه الحركة إلا بعد مرور زهاء عشر سنوات. و كان هذا الاعتراف مقرونا بشرط أساسي هو أن تجرد اسمهما من المفردات التي تحيل على الإسلام فأصبحت بذلك تسمى " الإصلاح والتجديد"، لكن عندما حاول هذا التنظيم ذو التسمية الجديدة أن يؤسس حزبا سياسيا من أجل المشاركة في الانتخابات، لقي رفضا من قبل الحكومة وبذلك أحبطت محاولته الرامية إلى خوض التجربة الانتخابية.

وقد حاول " الإصلاح والتجديد" المساهمة في الحياة السياسية من خلال تجريب عدد من الاستراتيجيات، فبعد أن فكر في الاندماج داخل حزب الاستقلال، لم يقبل هذا الأخير التحاقه بصفته منظمة وبالمقابل أبدى استعداده لضم بعض أعضاء " الإصلاح والتجديد " بصفتهم أفرادا. وفي سنة 1996، استطاع " الإصلاح" أن يندمج في حزب كان وقتئذ يحتضر، حزب " الحركة الشعبية الديمقراطية والدستورية" الذي انشق بدوره عن الحركة الشعبية الضاربة في القدم. وبما أن الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية كانت آنذاك بمثابة قوقعة فارغة من الداخل فقد استطاع " الإصلاح" أن يأخذ بزمام الأمور حيث رشح أعضاء للانتخابات التشريعية سنة 1997 واستطاع أن يحصد تسعة مقاعد داخل البرلمان، محققا بذلك الهدف الذي سطره منذ بداية الثمانينات ألا وهو الدخول الرسمي في المعترك السياسي.

كانت الآراء متضاربة حول الملابسات التي سيطر فيها الإصلاح على حزب الحركة الشعبية الديمقراطية والدور الذي قد لعبه الملك والمخزن في هذه العملية.

وإذا كان من المؤكد أن الحسن الثاني قد أعطى موافقته آنذاك لتمكين الإسلاميين الدخول في العمل السياسي المشروع، فلا يمكن بالمقابل الجزم بضلوع القصر في سيطرة هذه الحركة الإسلامية على الحزب المذكور كما يذهب إلى ذلك بعض المحللين المهوسين بنظرية المؤامرة.

في عام 1998، غير حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية اسمه حيث اختار له اسم " العدالة والتنمية " وأصبحت حركة " الإصلاح والتجديد" تعرف باسم "التوحيد والإصلاح " بعد أن انضمت إلى صفوفها حركة إسلامية أخرى أقل حجماً. وقد استمر هذا الانشقاق إلى يومنا هذا حيث واصلت العدالة والتنمية نشاطها كحزب سياسي واستمر "التوحيد والإصلاح" في شق طريقه كأكبر حركة إسلامية على الساحة.

إن ما يمكن استخلاصه من هذا المشوار السياسي الطويل والمتقلب هو العزم الشديد الذي أبانت عليه هذه الحركة للاعتراف بها رسميا ليس فقط كجمعية بل كحزب سياسي مشروع. وكان لهذا العزم الأثر الكبير في النشاط السياسي للعدالة والتنمية كحزب رسمي، فبعد سنة 1998، اتبع هذا الحزب سياسة حذرة كان يكتفي من خلالها بممارسة النقد البناء اتجاه حكومة التناوب آنذاك إضافة إلى أنه كان يقر بمشروعية المؤسسة الملكية. وفي سنة 2002، لقي نجاحا باهرا في الانتخابات التشريعية وأصبح القوة السياسية الثالثة في البلاد، بعد أن حرص على تقليص عدد الدوائر الذي رُشح فيها اتقاء لتخوفات الملك والأحزاب المنافسة والشعب المغربي ككل. أما سنة 2003، فلم يترشح حزب العدالة والتنمية إلا في 25 في المائة من مجموع الدوائر الانتخابية أثناء الاستحقاقات المحلية، وعلى الرغم من الدور القوي الذي يضطلع به داخل البرلمان حيث يتوفر على فريق برلماني مكون من اثني وأربعين عضواً، فقد قرر حزب العدالة والتنمية دعم القوانين المصادق عليها بالأغلبية بما في ذلك إصلاح قانون المدونة.

و رغم أن حزب العدالة والتنمية قد عارض مشروع إصلاح المدونة وعمل على تنظيم مظاهرة كبيرة في مدينة الدار البيضاء ضد هذا المشروع، إلا أنه اضطر المصادقة على الإصلاح مفسرا لمناضليه أن ذلك جاء نتيجة عملية ديمقراطية حسُبه أن يتقبلها. هذا، ويبقى مبدأ المشروعية من أهم العناصر التي توجه سياسة العدالة والتنمية، لكن إذا كانت هذه الميزة هي نقطة القوة في الحزب فإنها لا تعدو أن تكون نقطة ضعف في الآن ذاته إذ يتوجس بعضهم من أن تكون قيادات هذا الحزب على غرار الأحزاب الأخرى غير قادرة على الصمود أمام مناورات النظام أو أن تكتفي بدور الناقد المتسامح والمؤيد الخنوع للملكية.

وثمة حركة إسلامية كبرى تدعى " جماعة العدل والإحسان" رفضت المشاركة في النظام السياسي المغربي الذي تعتبره فاسدا. وتلتئم هذه الحركة حول مؤسسها السيد عبد السلام ياسين الذي يجمع بين المرشد الروحي والزعيم السياسي. وحركة العدل والإحسان من التعقيد بحيث يصعب في بعض الأحيان الإحاطة بكل سراديبها.

فهي من جهة، حركة مؤسسة على شاكلة الطرق الصوفية التقليدية المعروفة في المغرب، تنبذ العنف ولديها معتقدات روحانية قوية مثل الإيمان بالرؤية وهي من جهة أخرى، حركة سياسية تتبنى من خلال بعض قياديها خطاب يحاكي " نظرية التبعية" وثورة العالم الثالث. و المزج بين هذين الخطابين (الروحي والسياسي الدنيوي) يثير انشغال الحكومة المغربية إذ بدأ أتباع هذه الحركة في سنة 2006 الترويج إلى الحلم أو الرؤية التي مفادها أن

البلاد ستعرف انتفاضة كبيرة (القومة) قبل متم السنة مما أدى إلى موجة من الاعتقالات من قبل القوى الأمنية التي تعتقد أن هذه الرؤية قد تكون مرتبطة بانقلاب سياسي حقيقي.

لقد استهل ياسين نشاط "العدل والإحسان" عندما بعث سنة 1974 رسالة مفتوحة للملك الحسن الثاني يعيد فيها النظر في مشروعيته السياسية كملك والدينية كأمير المؤمنين. و حتى يومنا هذا، لم تغير الجماعة من موقفها فتيلا، فالملك حسب جماعة العدل والإحسان استعمل الإسلام مطية لخدمة مصالحه الشخصية والحفاظ على النظام الملكي عوض أن يركز مجهوداته على خدمة مصالح الأمة الإسلامية. و هذا الخطاب الذي يدعو من خلاله الشيخ عبد السلام ياسين إلى مناهضة النظام الملكي دون استعمال العنف والذي تردده ابنته نادية ياسين (وهي أحد أقطاب جماعة العدل والإحسان) أدى إلى سجنه لمدة طويلة ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وخلق لابنته علاقات متوترة مع السلطات.

وفي الوقت الذي لازالت جماعة العدل والإحسان ترفض فيه أي مشاركة سياسية، ظهرت بعض البوادر التي تشير باحتمال تغيير هذا الموقف. ففي حين أصبح الشيخ عبد السلام ياسين يعكف على التصوف أكثر من ذي قبل، شرعت بعض العناصر القيادية في التوجه الصريح نحو العمل السياسي لأنها أكثر ميولا إلى السياسة منها إلى الصوفية. كما أن جماعة العدل والإحسان أحرزت تقدما آخر على المستوى التنظيمي، ذلك أنها أحدثت هيئتان داخل الجماعة وهما "مجلس الشورى" الذي يعنى بالأمور السياسية والتنظيمية و " مجلس الإرشاد" أو " المجلس الرباني" ويعنى بالتوجيه الروحي. وهذا ليس ما حدث تماما ما بين حزب العدالة والتنمية و التوحيد ولكن ربما هو بداية في هدا الاتجاه . والواقع أن الجماعة قد دخلت في حركية جديدة مع اقتراب استحقاقات 2007 مما يشير بتطور التوجه السياسي داخلها.

إن حضور جماعة العدل والإحسان التي تضم في صفوفها ما بين 25000 و30000 عضو وعشرات الآلاف من الأتباع من جانب و جماعة التوحيد والإصلاح من جانب آخر، يجعل استقطاب حزب العدالة والتنمية من قبل القصر أمرا صعبا. فإذا كانت حركة "التوحيد" تشكل سندا قويا لحزب العدالة والتنمية فإنها تشكل في الوقت نفسه تحديا كبيرا أمامه، إذ أن أعضاء هذه الحركة يتمسكون أيما تمسك بالمبادئ الدينية وهي أقل ميولا من أعضاء حزب العدالة والتنمية إلى التوافق والواقعية السياسية التي تفرضها المشاركة في الحياة العامة وفي الحكومة، ولذلك كان لزاما على حزب العدالة أن يحاول باستمرار تدبير علاقاتها مع قاعدته المتكونة من الجناح الديني وإن كان ذلك صعبًا.

ولا أدل على ذلك ما حدث بخصوص مدونة الأسرة، فبعد أن لقي تأييدا كبيرا لما نظم مظاهرة الدار البيضاء احتجاجا على مشروع تعديل نص المدونة، كان من الصعوبة بمكان تبرير قراره القاضي بقبول هذا التعديل لدى

أنصاره في حركة الإصلاح. وقد يكون هامش المناورة ضيقا إن أراد حزب العدالة والتنمية الحفاظ على ولاء الجناح الديني له، لكن لا أحد يعرف إلى أي حد سيصل هذا الهامش بما في ذلك حزب العدالة والتنمية نفسه. وفي حالة استقطاب هذا الأخير من قبل القصر سيفقده المصداقية ليس لدى أنصاره فحسب بل لدى العديد من المغاربة الذين يراهنون على هذا الحزب ليس لأنه حزب إسلامي بل لأنه يمثل لديهم الحزب النزيه الوحيد في المغرب. و إذا استطاع حزب العدالة والتنمية أن يتفادى عملية استقطابه من المخزن فإنه سيحافظ على دعم جماهيره في الحركات الإسلامية ويتحاشى ظهور حزب إسلامي آخر ينافسه، وحينها سيدخل المغرب فعلا في عملية إصلاح سياسي فعلي. وحتى لو شارك حزب العدالة والتنمية في الحكومة بعد انتخابات 2007 فكل ما سيكون بوسعه أن يقوم به هو تفادي الاستقطاب لكي لا يفقد دعم جماهيره، أما اضطلاعه بالحقائب الوزارية التي ستسند إليه، فستقتصر على محاولة استغلال بعض الفجوات التي قد يتركها له القصر لأن هذا الأخير هو المسير الحقيقي للجهاز التنفيذي. و كقاعدة عامة، يمكن القول إن في وسع الوزارات أن تقوم ببعض المبادرات التي لا تشكل تهديدا على القصر رغم أنها مراقبة أولا وأخيرا من قبل مستشاري الملك. وتعليقا على هذا التحليل، يرد بعض قياديي حزب العدالة والتنمية وكذا بعض الأعضاء النشيطين في الأحزاب الأخرى أن هذا السيناريو محتمل لكنه يفتقد إلى دلائل وحجج ملموسة وعلى كل حال، فهذا الحديث سابق لأوانه.

و إلى ذلك، لا يمكننا معرفة إلى أي مدى يستطيع حزب العدالة والتنمية مواجهة القصر حيث أنه كحزب معارض داخل البرلمان يحرص دائما على مسايرة القصر في سياسته.

وكان هذا سببا في تعالي بعض الأصوات بين قياديي الحزب للتحذير من مغبة الاستقطاب، ولذلك فمن المرتقب أن يدخل الحزب مرحلة دقيقة وصعبة إن هو قبل المشاركة في الحكومة عقب انتخابات 2007. إن قدرة حزب العدالة والتنمية على الانخراط في العملية السياسية المشروعة مع الحفاظ عن استقلاله وجعل القصر يتنازل على جزء من سلطته هي مفتاح المسلسل الديمقراطي في المغرب على المدى القصير، إلا أن ذلك غير كاف، فعلى المدى الطويل، يستلزم الأمر مواجهة القصر من قبل أكثر من حزب وهذا ما يستدعي إصلاح الأحزاب غير الدينية من الداخل خاصة عن طريق عقد مؤتمراتها بشكل منتظم يتم من خلالها انتخاب أعضاء جدد وتجديد مجالسها القيادية.

و من الصعب أن نتصور تغيير البنيات الداخلية لبعض الأحزاب كالحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار ("الأحزاب الإقطاعية") التي تعتمد على أعيان العالم القروي. لكن بعض الأحزاب الأخرى التي تتوفر على بنيات حزبية حقيقية (وإن كانت متقادمة) كالاستقلال والاتحاد الاشتراكي لديها القدرة على تغيير أوضاعها الداخلية وبالتالي تغيير الأوضاع السياسية في المغرب.

أما العنصر الأخير الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإصلاح السياسي في المغرب هو مدى استعداد النظام الملكي على التنازل عن جزء من سلطته إن تم الضغط عليه. و الأكيد أن النظام لن يتنازل عن شيء إن لم تمارس

الأحزاب ضغطها في هذا الاتجاه كما أن الملكية لن تتنازل إن أحست بخطر يهددها. والملاحظ أن للقصر قدرة على مقاومة الضغوط الخارجية الرامية إلى إحداث التغيير السياسي نظرا لقوة جهازها الأمني. وفي هذا السياق يجب التذكير أن بعض الإسلاميين كانوا موضع مراقبة من قبل الأجهزة الأمنية، و عليه فلا أحد يمكنه معرفة إلى أي مدى سيتم استعمال الوسائل القمعية لإسكات صوت المعارضة الإسلامية.

لم تستطع الأحزاب لحد الآن أن تمارس ما يكفي من الضغط على النظام الملكي لتحقيق الانفتاح الديمقراطي لأن هذه الأحزاب تم استقطابها و لأن الأحزاب غير الإسلامية فضلت الاحتماء بالقصر اتقاءً للأحزاب الإسلامية، هذا وستكون حظوظ الإصلاح وافرة إن وحدت الأحزاب قواها مما يستدعي تحالف الأحزاب غير الإسلامية مع حزب العدالة والتنمية و إن كان ذلك أمراً صعبا. و من المؤكد أن الضغط على النظام للتنازل عن جزء من سلطته لن يصدر من المجتمع المدني ولا من شعب يعاني من الفقر ويفضل العزوف عن السياسية.

وخلاصة القول إن الإصلاح السياسي في المغرب ليس مستحيلا لكنه سيكون صعبا بدون شك حيث يقتضي أن يقاوم حزب العدالة والتنمية كل محاولات الاستقطاب وأن يستغل كل الإمكانات التي يتيحها النظام وأن تقوم الأحزاب بإصلاحات داخلية وأن تمارس كل الأحزاب ضغطها على القصر لكي يتنازل عن شيء من السلطة وأن يقتنع بذلك. إلا أن المرجح، من وجهة نظر واقعية، هو مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي يسمح بها النظام دون إحداث أي تغيير على المستوى السياسي.

تعزيز الإصلاح السياسي في المغرب: الدور المحدود للأطراف الأجنبية

يعتبر السياق السياسي في المغرب أقل خطورة من معظم الدول العربية الأخرى التي تتدخل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في إطار برنامج تعزيز مبادئ الديمقراطية. ولذلك فمن الصعب أن يكون للأطراف الأجنبية وقع على الوضع في المغرب لأن هذا الأخير قطع أشواطا بعيدة في مجالات مهمة كحقوق الإنسان وحقوق المرأة رغم أنه في الوقت نفسه يواجه مشكلة جوهرية ألا وهي مشكلة توزيع السلطة السياسية.

والسياق العام في المغرب يشجع نسبيا على التغيير وإن كان لا يشجع على تكريس الديمقراطية تكريسا فعليا.

فمنذ أن قرر الحسن الثاني إشراك المعارضة في تسيير الشؤون العامة عوض إقصائها، ومنذ أن أقدم على تحسين وضعية حقوق الإنسان في المغرب، أصبح المغرب دولة متفتحة نسبيا. وقد ساهم في هذا الوضع مشاركة المعارضة في الحكومة وإشراك حزب العدالة والتنمية الذي يعتبر الحزب الإسلامي الأكثر اعتدالا في العالم العربي.

لكن الواقع المغربي لا يزال يعاني من بعض الاعتلالات. فهناك تيارات إسلامية تدعو إلى استعمال العنف تمثلت بشكل مثير في الأعمال الإرهابية التي نفذت في الدار البيضاء في 16 مايو 2003 حيث خلفت هذه الأحداث الدموية لدى المغاربة صدمة لا تقل قوة عن تلك التي خلفتها أحداث 11 شتنبر 2001 في نفوس المواطنين الأمريكيين. وعلى هذه الخلفية الخطيرة و غير المسبوقة، أبدت الدولة استعدادها لاستعمال الأساليب القمعية ضد الحركات الإسلامية بما فيها تلك التي تنبذ العنف. خير دليل على ذلك تلك الموجة من الاعتقالات التي طالت في منتصف 2003 بعض أعضاء العدل والإحسان خلال اجتماعات غير مصرح لها، الهدف منها استقطاب بعض الأعضاء الجدد إلى الجماعة. و من المؤكد أن غياب قوى سياسية تحقق التوازن معناه أن كل الإصلاحات ستظل هشة وخاضعة لإرادة القصر. لكن رغم كل ذلك، يظل المغرب ولبنان البلدان الأكثر انفتاحا في العالم العربي، علما أن المغرب أكثر استقرار.

وبناء على ما سبق، يبقى تأثير الأطراف الأجنبية على المسلسل الديمقراطي في المغرب ضعيفا والسؤال المطروح في هذا الصدد هو التالي: هل على الأطراف الأجنبية إعطاء الأولوية لمسألة تكريس الديمقراطية في المغرب مع العلم أن وضعيته أحسن بكثير مقارنة مع باقي الدول العربية ؟

هناك مجموعة من المبررات تصب في اتجاه عدم الاهتمام بالوضع في المغرب و التي تقول بوجوب تركيز الجهود على الدول التي تعيش وضعا أصعب، ثم هناك مجموعة من المبررات تصب في اتجاه تكثيف الجهود لدعم المسلسل الديمقراطي في المغرب حيث تكريس الديمقراطية في المغرب سيكون أسهل من تكريسها في الدول ذات الأنظمة المستبدة، وهذا التأرجح أدى إلى عدم وضوح سياسة الدول و الأطراف الأجنبية حيال المغرب خاصة منها الولايات المتحدة التي لم يفتها التنويه بما حققه المغرب من تغييرات، بل كافأته بإبرام اتفاقية التبادل الحر (5). هذا وفي الوقت نفسه، تعرف المساعدات الأمريكية للمغرب مدا وجزرا حيث شهدت مؤخرا انخفاضا ملحوظا قبل أن تعود إلى مستواها المألوف فيما بعد. و في المقابل، تنهج أوربا تجاه المغرب سياسة أكثر انتظاما إلا أنها تركز بالأساس على العلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي.

وللولايات المتحدة الأمريكية علاقات جيدة مع النظام المغربي الذي لم يهدد أبدا المصالح الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة إلى الآن كما تعاون المغرب مع الولايات المتحدة في قضايا مرتبطة بالإرهاب الدولي. وكانت سياستها حذره فيما يخص ملف الصحراء لأنها لا تكترث إلى الطريقة التي سيُحل بها هذا المشكل طالما كان الاستقرار سيد الموقف في المنطقة وبعبارة أخرى ليست ثمة أسباب تدفع بالولايات المتحدة لممارسة ضغطها على محمد السادس من أجل القيام بالإصلاحات الديمقراطية اللازمة. إلى ذلك، فإن إدارة جورج بوش تريد أن تركز على النماذج الديمقراطية الناجحة في العالم العربي ولذلك فهي تهتم بإبراز النقاط الإيجابية في التجربة المغربية وتفضل عدم إظهار نواقصها، كما أن المغرب يعتبر شريكا مطوعا لأوربا سواء على مستوى الاتحاد الأوربي أو على مستوى كل دولة على حدة.

لقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات جيدة مع حزب العدالة والتنمية الذي يعتبر حزبا شرعيا ومعتدلا كما يُنتظر من حزب سياسي وهو إلى ذلك يتنافس مع بقية الأحزاب بشكل ديمقراطي ويلعب دورا مهما داخل المشهد السياسي وقد تكبر أهميته في أعقاب انتخابات 2007. و قد يتساءل سائل هل سيبقى حزب العدالة والتنمية ملتزما بقوانين اللعبة الديمقراطية ولن يحاول إقامة دولة إسلامية في المغرب ؟ هذا سؤال وارد لدى المسؤولين الأمريكيين إلا أنهم مقتنعون أن القصر قادر على إبقاء حزب العدالة والتنمية تحت سيطرته. هذا وترمي الولايات المتحدة من خلال علاقاتها الجيدة مع الحزب أن تبين للرأي العام الدولي أنها ليست ضد التنظيمات الإسلامية بل ضد الإسلاميين المتشددين، وبذلك فإن لقياديي حزب العدالة علاقات متواصلة مع المسؤولين في السفارة الأمريكية حيث تُوجه لهم الدعوات لحضور حفلات الاستقبال التي تنظمها وتمنح لهم تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة دون أدنى مشكل مما أثار حفيظة بعض الأحزاب غير الإسلامية والمنظمات غير الحكومية في المغرب إذ أصبحت شبه مقتنعة بأن الولايات المتحدة تريد أن يصعد الإسلاميون إلى الحكم. و هناك من المغاربة من يجزم بأن الولايات المتحدة ضالعة في نجاح الحركات الإسلامية في العالم العربي، بما فيها حركة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر. والواقع أنه رغم هذه العلاقة الظاهرية بين حزب العدالة والتنمية فإن ذلك لا يعني وجود تقارب بين الطرفين ولا يعني أن للولايات المتحدة تأثيرا على هذا الحزب الإسلامي أو ذاك. والاعتقاد بأن الولايات المتحدة تدفع حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز استقلاليته عن القصر لإحداث إصلاح ديمقراطي حقيقي فكرة تسللت إلى أذهان العديد من المهتمين.

وتبقى المساهمة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة وأوربا أن تقوم بها لتشجيع الإصلاح الديمقراطي بالمغرب هو الضغط على أهم الأحزاب السياسية غير الإسلامية لتغيير أوضاعها الداخلية. ولقد بدأت الولايات المتحدة العمل في هذا الاتجاه من خلال منظمين غير حكوميين تابعين لأهم حزبين أمريكيين (الجمهوري والديمقراطي) وهما المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية والمعهد الجمهوري الدولي وكلا المنظمات تمنحان للأحزاب السياسية المغربية دورات تدريبية إن على المستوى الوطني أو المحلي. و تستفيد كل الأحزاب من هذه الدورات. و رأينا أن هذه الدورات قد لا تساعد كثيرا لأن الأحزاب لن تقبل التخلي عن بنياتها وشبكاتها المتقادمة التي تعتبر مركز قوتها والتي تتكون من أعيان لهم علاقات ونفوذ خاصة في العالم القروي.

إن تكوين الأطر الحزبية المتوسطة لن يجعل قياديي حزبي الإتحاد الاشتراكي و الاستقلال ينخرطون تلقائيا في مسلسل التجديد لأن المشكلة لا تكمن في التكوين بقدر ما تكمن في تنظيم السلطة داخل الحزب. و عليه، يبقى التحدي الكبير هو إقناع قيادات الأحزاب غير الإسلامية للتفكير بجدية في إصلاح بنياتها الداخلية حتى تقوي حظوظها في منافسة الأحزاب الإسلامية من جهة و تتمكن من تحقيق الإصلاحات الدستورية المتوخاة من جهة أخرى. و لهذا فمن بين المساهمات المهمة التي يمكن للدول الأجنبية أن تقوم بها للدفع بمسلسل الإصلاح السياسي

في المغرب هو مساعدة الأحزاب السياسية المغربية للقيام بإصلاحات داخلية. و يمكنها القيام بذلك دون أن بؤثر على علاقاتها مع النظام الذي يريد بدوره تجديد البنيات الحزبية لكن ليس لغرض منح الأحزاب مزيدا من السلطة.

و لا تستهدف البرامج الأمريكية لدعم الديمقراطية في المغرب الأحزاب السياسية فحسب بل تتعداها إلى مؤسسات المجتمع المدني. فعلى مدى الخمس عشر سنة الماضية تأسست شبكة مهمة من المنظمات المدنية التي ازدهرت ليس فقط نتيجة الانفتاح الذي شهدته الساحة السياسية و لكن كذلك بفضل الدعم الذي لقيته من المنظمات الأمريكية و الأوربية.

و تبقى منظمات حقوق الإنسان و حقوق المرأة أهم منظمات المجتمع المدني حيث قامت بعمل هام في حقول اختصاصها بفضل مجهوداتها. و يجب التذكير في هذا الباب أن الأهداف التي تتوخاها هذه المنظمات تصب في اتجاه إرادة القصر و كذا المجتمع الدولي. ولقد لعبت المنظمات النسائية على وجه الخصوص دورا أساسيا ليس فقط لتعديل المدونة بل مارست كذلك ضغطها لتغيير قانون المواطنة حيث أصبح بإمكان أبناء وبنات النساء المغربيات المتزوجات من أجانب أن يكتسبوا الجنسية المغربية، كما أن هذه الجمعيات استطاعت أن تحصل على نسبة معينة من المقاعد داخل البرلمان. أما المنظمات المناهضة للفساد و محاربة السعي وراء المصالح الشخصية فلم تحقق إلا نجاحا محدودا، وإن كانت قد أخرجت مسألة الفساد إلى النقاش العلني فإنها لم تحقق بعد نتائج ملموسة تذكر.

في المغرب كما في باقي البلدان، أبانت منظمات المجتمع المدني على قدرتها في إثارة القضايا الأساسية وطرحها للنقاش طالما توفر لها السياق الذي يسمح لها بذلك. وبشكل عام، فإن هذه المنظمات لا يتأتى لها تحقيق أهدافها من أجل التغيير إلا إذا سارت في اتجاه النظام و ليس ضده. و إذا كان من الواجب مواصلة دعم المنظمات المدنية في المغرب لأن وجودها سيمنع من عودة النظام إلى الغلو في استعمال الأساليب القمعية فمن غير المحتمل أن يفضي هذا الدعم إلى إصلاح سياسي حقيقي. و الواقع أن جمعيات المجتمع المدني لن تستطيع أن تحل محل الأحزاب السياسية في حمل القصر على التنازل عن بعض من سلطته و فتح المجال أمام المسلسل الديمقراطي. وإلى ذلك، ليست لهم القدرة على فرض الإصلاحات التي لا يرغب فيها النظام و سوف يخفقون من دون شك إن حاولوا الضغط عليه من أجل أن يتنازل لهم عن جزء من سلطته.

إن نجاح المغرب في التحول من الإصلاح من فوق إلى انتقال ديمقراطي أمر ممكن شريطة أن تتوفر العناصر التالية: أن يتبنى حزب العدالة و التنمية موقفا متوازنا و أن تقوم الأحزاب غير الدينية بإصلاح بنياتها الداخلية و أن يعبر النظام عن إرادته في التنازل عن شيء من سلطته عوض احتكارها. أما تأثير القوى الخارجية في الانتقال الديمقراطي فسيظل محدودا و سيتوقف عن كيفية تعاملها مع الوضع السياسي المعقد الذي ستفرزه انتخابات 2007.

الهوامش

1 إيلين لوست أوكار، "إدارة و استعمال المعارضة السياسية"، الدراسات السياسية المقارنة، 36، عدد 2 (يناير 2004):159-179، ومايكل ج. ويليس،"الأحزاب السياسية في المغرب العربي: الإيديولوجية و التعريف، مقترح تصنيف"، مجلة دراسات شمال إفريقيا 7، عدد 3 (خريف 2002): 1-28.

2 مارينا أوتاوي، تقييم الإصلاح في الشرق الأوسط: كيف نقيس مدى أهميته؟ سلسلة الشرق الأوسط، أبحاث كارنيغي عدد 56 (واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي، 2005).

3 مايكل ج. ويليس، "الإسلاميون المغاربة و الانتخابات التشريعية لسنة 2002: الحالة الغريبة للحزب الذي لا يريد الفوز"، السياسة المتوسطية 9، عدد 1 (ربيع 2004): 53-81.

4 لمزيد من التفاصيل، مايكل ج. ويليس، " التناوب و المخزن: دخول التوحيد و الإصلاح في غمار السياسة المغربية"، مجلة دراسات شمال إفريقيا 4، عدد 3 (خريف 1999): 45-80.

5 غالباً ما تثني الإدارة الأمريكية على الإصلاحات التي يقوم بها المغرب. انظر التصريحات التي أدلت بها كاتبة الدولة الأمريكية في الدبلوماسية و الشؤون العامة السيدة كارن هيوكس في مقر وزارة الخارجية المغربية بالرباط في 5 يونيو 2006 و تصريحات بعض النواب الجمهوريين من بينهم إيلينا روس ليهتنين (فلوريدا) و جون ب. لارسن (كانتيكت) و روبرت ك. ويكسلر كما وردت في مقال نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء: " أشاد أعضاء الكونغرس الأمريكي بالتدابير الشجاعة و القوية التي قام بها المغرب من أجل تعزيز المسلسل الديمقراطي. "، 10يونيو 2006. و يعتبر المغرب الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط الذي يستفيد من برنامج الحكومة الأمريكية للألفية من أجل المساعدة على التنمية.

تعريف بمؤسسة كارنيغي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة. من خلال الأبحاث والمنشورات وعقد الاجتماعات، وأحياناً إنشاء مؤسّسات جديدة وشبكات دولية، يصوغ الباحثون في المؤسسة مقاربات جديدة حول السياسات. تشمل اهتماماتهم مختلف المناطق الجغرافيّة والعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظّمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تحرّك التغيير العالمي.

و تساعد المؤسسة من خلال مركزها بموسكو على تطوير التحليل السياسي في الجمهوريات السوفييتية السابقة و تحسين العلاقات بين روسيا و الولايات المتحدة. كما تقوم المؤسسة بنشر مجلة "الشؤون الخارجية" التي تعد إحدى أهم المجلات العالمية التي تعنى بالسياسة و الاقتصاد الدوليين و التي تنشر بعدة لغات عبر أكثر من 120 دولة.

لمزيد من الإطلاع يمكن زيارة الموقع التالي:
http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic

برنامج الديمقراطية وسيادة القانون

يُعنى هذا البرنامج بتحليل المجهودات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية و الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي من أجل تعزيز الديمقراطية في العالم. كما يتناول البرنامج وضعية الديمقراطية في العالم من خلال البحث عن مكامن النجاح و الإخفاق في عملية الانتقال الديمقراطي. و قد بذلت مؤخراً جهود خاصة لتحليل مشاكل الديمقراطية في الشرق الأوسط و التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعها لتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

و في هذا البرنامج كذلك، يتم إصدار "نشرة الإصلاح العربي" و هي نشرة إلكترونية دورية تعنى بالتحليل الموضوعي لآخر التطورات السياسية في الشرق الأوسط. و يحتوي كل عدد على أبحاث يقدمها باحثون من المنطقة و أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية. يمكن الإطلاع على العدد الحالي و الأعداد السابقة بالموقع التالي:
http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/publications/arb.htm

و يعد برنامج الديمقراطية و سيادة القانون جزء من برنامج السياسة العالمية للمؤسسة وهو برنامج يهتم بمواجهة التحديات السياسية التي تطرحها التغيرات الاقتصادية و السياسية و التقانية على المستوى العالمي. و يقر البرنامج

أن العولمة و إن كانت ظاهرة لا محيد عنها تنتشر بشكل غير متساو عبر العالم و لها بالتالي تأثيرات إيجابية و سلبية. و يركز البرنامج على الجمع بين الأجندة السياسية العالمية و الانشغالات الأمنية المعتادة كما يهدف إلى تحسين فهم مسلسل العولمة.

لمزيد من المعلومات حول برنامج كارنيغي للديمقراطية وسيادة القانون، يمكن الاطلاع على الموقع التالي:
http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/about.htm

أوراق كارنيغي

2006

. المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي (ع. حمزاوي)
. الحركات الإسلامية والعمليّة الديموقراطية في العالم العربي (ن. براون وع. حمزاوي وم. أوتاواي)
. تقويم الإصلاح المصري (م. دون)
. باكستان: عودة القوميّة البالوشيّة (ف. غرار)
. لبنان: إيجاد طريق للعبور من المأزق إلى الديموقراطية (ج. شقير)

2005

. مخاطر الإقصاء السياسي: المشكلة الإسلامية في مصر (ب. كودماني)
. لماذا عجزت البلدان الأشدّ فقراً عن اللحاق بالركب؟ (ب. ميلانوفيك)
. تشدّد قانوني بلا حدود؟ المساعدة الأميركية على نشر سيادة القانون في العالم العربي (د. مدنيكوف)
. تقويم الإصلاح الفلسطيني (ن. براون)
. تقويم الإصلاح في الشرق الأوسط: كيف نعرف أنّه إصلاح جوهريّ؟ (م. أوتاواي)
. تعريفات متناقضة عن سيادة القانون: المضاعفات على ممارسي المهنة (ر. بلتون)

2004

. الأحجية السياسية–الاقتصادية: الترابط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (إ. بلين)
. الإصلاح السياسي في العالم العربي: اهتياج جديد؟ (أ. هوثورن)
. دمج ترويج الديموقراطية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (م. دون)
. الإسلاميون في العالم العربي: الرقصة حول الديموقراطية (غ. فولر)
. الديموقراطية والقواعد الناخبة في العالم العربي (م. أوتاواي)
. سعي أوروبا الملتبس إلى إصلاح الشرق الأوسط (ر. يونغز)
. الديموقراطية الشرق أوسطية: هل المجتمع الأهلي هو الجواب؟ (أ. هوثورون)
. الشركات الصغيرة والسياسة الاقتصادية (أ. أسلوند، س. جونسون)
. حقوق المرأة والديموقراطية في العالم العربي (م. أوتاواي)

2003

. هل التدريجيّة ممكنة؟ اختيار استراتيجيا لترويج الديموقراطية في الشرق الأوسط (ت. كاروثرز)

. التحرّر مقابل الديموقراطية: فهم الإصلاح السياسي العربي (د. برومبرغ)

. ترويج الديموقراطية في الشرق الأوسط: مشكلة الصدقيّة الأميركية (م. أوتاواي)